الفرق بين عطف البيان والبدل

سـلوى محمد عمر عرب

أستاذ النحو المساعد ـ قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة الملك عبد العزيز

المقدمة

إن من المسائل التي تلتبس على كثير من الناس مسألة التفريق بين عطف البيان والبدل، ولئن كان التفريق بينهما قد استعصى على القدماء من أئمة النحو، فلا غرابة أن نجد الأمر مستعصياً على المختصين في وقتنا الحاضر.

لذا كان لا بدّ من تجلية الأمر، وكشف النقاب عن حقيقتهما بما يمهّد السبيل، ويذلل صعوبات النحو العربي .

فاطلعت على كتاب يضمّ رسالتين في النحو؛ إحداهما: " الحلل في الكلام على الجمل "، والأخرى: " التبيان في تعيين عطف البيان " تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العُنّابي، المتوفى سنة ٧٧٦هـ وتحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، فظننت أن فيه البغية، وأنه سيغنيني عن البحث الذي كنت أنوي القيام به، وأن لا حاجة للكتابة في هذا الموضوع، ولكنّي بعد أن قرأتُ الرسالة – وهي قصيرة جداً، في سبع صفحات مع الهوامش – تيقنت أن الحاجة إلى الكتابة عن الفرق بين عطف البيان والبدل أصبحت أكثر إلحاحًا من ذي قبل، فقد تبين أن هذا الكتاب لم يضف أيّ جديد إلى الموضوع الذي نحن بصدده، فهو لا يعدو أن يكون إعادة لما ذكره أبو حيان ـ أستاذ المؤلف – في " ارتشاف الضرب"(١)، وقد ذكر محققه ذلك في مقدمة الكتاب، فعاودت البحث والتنقيب والجمعَ.

والمشكلة تكمن في الشبه الكبير بين عطف البيان والبدل إلى الحد الذي يتعذر معه التفريق بينهما في بعض المواضع، حتى قيل: إن " ما جاز أن يكون عطف

---

(١) انظر ٤/١٩٤٣ – ١٩٤٦.

بيان جاز أن يكون بدلا "(١)؛ ذلك لأن المعنى الذي يدل عليه عطف البيان، هو نفس المعنى الذي يدل عليه البدل المطابق، وهـو" التبيين والتوضيح "، فالمعنى هو المحور الأساس، والمعوَّل الذي يُعوَّل عليه، والإعراب فرعٌ عن المعنى، فالكلام المنطوق أو المكتوب ما هو إلا ترجمةٌ لمعانٍ تدور في نفس المتكلم، وتعبير عن المقاصد التي يريد إيصالها للمتلقي.

ومن ثمَّ فقد أخذ العلماء يحاولون جاهدين إيجاد فروق واضحة بين عطف البيان والبدل، وإيجاد علامات تدل عليهما، فلما لم يجدوا فرقًا ظاهرًا قالوا: إن الفرق بينهما هو أن البدل على نية إحلال التابع محل المتبوع، فالمواضع التي لا يصح فيها ذلك لأمور صناعية يتعين فيها عطف البيان ويمتنع البدل، وهي مواضع معينة، لا تشكل إلا نسبة يسيرة من بقية المواضع، ويبقى الأمر ملبسًا في المواضع التي يصح فيها ذلك، أي عند غياب القرائن اللفظية القائمة على تخيل حلول التابع محل المتبوع، فلم يحلّوا المشكلة.

وفي هذا البحث نستعرض ما جاء من تعريف عطف البيان والبدل، وتسميتهما، وفائدتهما، والغرض منهما، وأحكامهما.

ولعل من الضروري جداً الإفادة من المعلومات التي توصل إليها السابقون في هذا الشأن، وسنرى مدى التخالف الشديد بين آراء النحويين.

وفي نهاية البحث سنعرض وجهة نظر تسهم في حل الإشكال، وفي تيسير النحو العربي.

هذا .. وأسأل الله أن يكون في هذا البحث النفع والفائدة المرجوة، وبالله التوفيق.

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤.

تمهيد

إن اللبس الذي يقع بين عطف البيان والبدل لا يكون إلا مع البدل المطابق" بدل كل من كل" ؛ لأن عطف البيان هو المتبوع نفسه بلفظ آخر لقصد تبيينه وتوضيحه، والبدل المطابق كذلك، هو المتبوع نفسه بلفظ آخر موطأً له بالاول لاغراض بلاغية، لذلك سمي مطابقًا، أما بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، والبدل المباين فالثاني فيها ليس هو الأول، ومن ثمَّ فلا تلتبس بعطف البيان ـ وهذا واضح جداً ـ فلا علاقة لها بهذا البحث، ولا حاجة لأن نعقد مقارنة بينها وبين عطف البيان.

وما صنعه ابن هشام وغيره من عقد مقارنة بينها وبينه فهو من قبيل الاستطراد، ولم يحدد موضع اللبس بدقة.

لذا سنقتصر في هذا البحث على البدل المطابق، ونوليه عنايتنا دون سائر الأبدال، فهو به أشبه، ومعه يقع اللبس.

وقد حاول بعض النحويين ان يوجدوا فروقاً بين عطف البيان والبدل فجعلوها في الأمور الآتية(١):

الأول: انّ عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعًا لمضمر، ويجوز ذلك في البدل.

والثاني: انّ عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ويجوز ذلك في البدل.

والثالث، والرابع: أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة، بخلاف البدل.

والخامس: أنه لا يكون فعلا تابعاً لفعل، بخلاف البدل.

والسادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون معه زيادة بيان.

والسابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل.

(١) انظر هذه الأمور في مغني اللبيب ٢/٥٠٧، وشرح الأشموني ٣/٨٧.

والثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل.

وللوقوف على حقيقة هذه الفروق، والتثبت من صحتها، وتحديد مواضع الاختلاف التي يمكن أن تميز أحدهما عن الآخر -إن كان هناك اختلاف- لا بد من عقد مقارنة بينهما تتناول تعريفهما وتسميتهما، وفائدتهما والغرض منهما، وأحكامهما من حيث التعريف والتنكير، والنوع والعدد، والاختصاص والشهرة، والاشتقاق والجمود، وهل يجوز أن يكونا بلفظ المتبوع، أو أن يكونا مضمراً أو تابعاً لمضمر، أو أن يكونا جملة أو تابعاً لجملة، أو شبه جملة، أو مصدراً مؤولاً.

تعريفهما وتسميتهما وفائدتهما والغرض منهما:

العطف: "الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه"(١)، "وهو في الأصل مصدر: عطفت الشيء؛ إذا ثنيته، وعطف الفارس على قِرْنه؛ إذا التفت إليه"(٢).

والبيان: الإيضاح.

وعطف البيان: "هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكره"(٣).

وسُمّي عطفاً؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني(٤)، "وسُمّي بياناً؛ لأنّه تكرار للأول بمرادفه؛ لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه"(٥)، وقيل: لأن أصله العطف، فـ"جاءَ أخوك زيدٌ" أصله: جاءَ أخوك وهو زيدٌ، فحُذف الحرف والضمير، وأقيم "زيد" مقامه(٦).

(١) انظر اللسان "عطف" ١٠/ ١٩٢، وحاشية الصبان ٣ / ٨٥.

(٢) التصريح ٣ / ٥٣٧.

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٣٤٦.

(٤) انظر حاشية الصبان ٣ / ٨٥.

(٥) التصريح ٣ / ٥٣٧.

(٦) المساعد ٢/ ٤٢٣.

"وعطف البيان" تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه" الترجمة"[١]، وقيل: "هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون "[٢].

ولم يعده الزجاجي مع التوابع[٣]، واعتذر عنه شرّاح الجمل بأعذار غير مقنعة[٤]، وذكره عرضاً في باب من أبواب النداء[٥].

وفائدة عطف البيان الإيضاح، ورفع اللبس، وإزالة الاشتراك الواقع في الأسماء المتبوعة، فهو يفرق بين الاسم الذي يجري عليه وما له مثل اسمه، "ويكشف عن المراد بالمتبوع كشفَ الكلمة المشهورة معنى الكلمة الغريبة "[٦].

وطريقته "أن تضع الاسم الذي ليس بحليةٍ ولا فعل ولا نسبٍ مكان الصفة"[٧]. وقيل: "هو أن تذكر اسماً فيه نوع من الإجمال، ثم تذكر اسماً أشهر من الأول ليكون مبيناً له "[٨]، وقد لا يكونُ أشهر من الأول، بل الشرط إيضاح الأول عند اجتماعهما[٩]، فهو يزيل الاشتراك الكائن في الاسم الأول، ويكون ـ غالبًا ـ بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل، كالكنى والاعلام[١٠]، نحو: مررت بأبي عبدِ اللهِ زيدٍ، وأكرمت خالداً أبا الوليد، بيَّنت الكنية بالعلم، والعلم بالكنية.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، والمساعد ٢/٤٢٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٢١٨، وانظر: اسرار العربية ٢٩٧.

(٣) انظر: كتاب الجمل ١٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/١/٣٩، والبسيط ١/٢٩٥، وشرح الجمل لابن الفخار ١/١١٦.

(٥) انظر: الجمل في النحو ١٥٧: "باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما".

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٧.

(٧) لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ج ١٢/ ع ١٩ ص ١١٠٨).

(٨) كتاب القواعد والفوائد في الإعراب ص ١٣٨.

(٩) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٧.

(١٠) انظر المقتصد ٢/٩٢٧، وشرح المفصل ٣/٧١.

ومثاله عند النحويين قولُ الراجز:

أقسم بالله أبو حفص عمرْ ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ(١)

أما البدل في اللغة فمعناه العِوَض(٢)، وبدل الشيء: غيرُه، والخَلَف منه، وما يغني غناءه ويكون مكانه(٣).

وفي الاصطلاح: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو الذي يُعتمد عليه بالحديث والنسبة إليه، وهو المقصود بالإخبار عنه نحو: قام زيدٌ أخوك، فـ "أخوك" هو المقصود بالحكم، فكأنما أراد أن يقول: قام أخوك، ولكنه ذكر الأول ـ وهو "زيد" ـ توطئة وتمهيداً لذكر المقصود بالنسبة أو الحكم، وهو الثاني.

والبدل تسمية بصرية(٤)، وسُمِّي بدلاً لأنه يقدر في موضع الأول ويخلفه، فإذا قيل: مررت بأخيك زيدٍ؛ فكأنَّه قيل: مررت بزيد، فإذا أسقط المبدل وذكر البدل لم يتغير المقصود.

واختلف في تسميته عند الكوفيين، فقال الأخفش: يسمونه "الترجمة"، و"التبيين"، وقال ابن كيسان: يسمونه "التكرير"(٥)، فسُمِّي "ترجمة"، و"تبييناً"؛ لأنه يفسر المبدل منه ويبينه، وسُمِّي تكريراً؛ لأنه إذا قيل: قام زيد أخوك؛ فكأنه قال: قام زيد قام أخوك، كرر الاسم الأول بمعناه دون لفظه، فهو على نية تكرار العامل.

و فائدة البدل البيان وإزالة التوهم، ورفع اللبس(٦)، كما يفيد توكيد الحكم

(١) نسب إلى رؤبة وغيره. انظر شرح المفصل ٣/ ٧١، وشرح الكافية ٢/ ٣٩٥، والتصريح ٣/ ٥٤٣.

(٢) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٩٤، والتصريح ٣/ ٦٣١.

(٣) انظر لسان العرب "بدل" ٢/ ٣٨.

(٤) التصريح ٣/ ٦٣١.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، والتصريح ٣/ ٦٣١، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٧.

(٦) انظر شرح المفصل ٣/ ٦٤.

وتقريره(١)، وذلك بتكريره وإسناده إلى المحكوم عليه مرتين، مرة إلى المبدل منه على سبيل التوطئة والتمهيد، ومرة إلى البدل وهو المقصود بالحكم حقيقة.

وذكر ابن جني أنه قد يقصد بالبدل الإسهاب لأغراض بلاغية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾(٢): أعاد لفظ "كل أمة" لأن الغرض هنا الإسهاب؛ لأنه موضع إغلاظ ووعيد، فإذا أُعيد اللفظ كان أفخم من الاقتصار على ذكر الأول(٣).

وقالوا: إن علامة البدل أنه إذا أسقط المبدل وذكر البدل لم يتغير المقصود، فيصلح أن يحذف الأول ويقام الثاني مقامه(٤)، لذلك قالوا: البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، وليس معنى ذلك إلغاء الأول واطراحه بالكليّة؛ لأن في ذلك تعطيلاً للفائدة التي جيء به من أجلها، وإهداراً للغرض المقصود؛ بل على معنى صلاحية البدل للاستقلال بنفسه، وأنه المقصود بالحكم.

والحق أن هذه العلامة ليست بالعلامة الدالة على البدل؛ لأن عطف البيان كذلك يصلح لأن يقام الثاني مقام الأول دون أن يتغير المعنى.

وبإنعام النظر في المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لعطف البيان والبدل نجد أن المعنى اللغوي للبدل يشير إلى أن بدل الشيء يحل محله حلولاً حقيقياً، فإذا أبدلنا الشيء بغيره، لابدّ لنا من تنحية المبدل منه وإحلال البدل محله، ولا يمكن أن يجتمعا معاً في مكان واحد، لذلك نجد علماء اللغة ينصون على هذا المعنى، فيقولون(٥): بدل الشيء: غيرُه، والخَلَفُ منه، وبدّله الله من الخوف أمناً ـ فلا

(١) انظر اللمع ١٧٢.

(٢) الجاثية: ٢٨/٥٤.

(٣) المحتسب ٢/٢٦٣.

(٤) انظر اللمع: ١٧٢.

(٥) انظر اللسان "بدل" ٢/٣٨.

يجتمع الخوف والأمن معاً.

قال ثعلب: أبدلت الخاتم بالحلْقة: إذا نحيت هذا، وجعلت هذا مكانه.

وقال تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾(١)؛ الا ترى أنه قد أزال السيئات، وجعل مكانها حسنات؟ إلى غير ذلك من المعاني التي تدل دلالة واضحة على أن بدل الشيء ـ في المعنى اللغوي ـ يحل محله حقيقة.

أما المعنى الاصطلاحي فيدل على أن البدل والمبدل منه كل واحد منهما له مكان خاص به، يختلف عن مكان الآخر، فلا ننحي الأول ونحل الثاني محله حقيقة، بل إنّ لكل واحد منهما مكانه الخاص به، ومن ثَمَّ له موقع إعرابيٌّ خاص به؛ فالأول يعرب حسب اقتضاء العامل الذي سبقه، والثاني يعرب إعراب التوابع، وإنما أسموه بدلاً لأنهم وجدوا أنه يصلح لأن يحل محل المبدل منه، لا ليحل محله حقيقة؛ لذا فتسمية البدل قد تنطبق على بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط، لأن البدل فيها غير المبدل منه لفظًا ومعنى، أما بدل الكل فالبدل غير المبدل منه لفظًا فقط، أما في المعني فالبدل هو عين المبدل منه، وما أُتي به إلا "ليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد"(٢) لا ليحل محله حقيقة،ومن هنا يلتقي بدل الكل بعطف البيان، ويتطابقان تطابقاً يكاد يكون تاماً، وفي تسمية الكوفيين لهما "ترجمة" و"تبييناً" دليل على أنهم لا يجدون فرقاً بينهما، وأنهما شيء واحد.

كما أن في عدم ذكر الزجاجي لعطف البيان ضمن التوابع دليل على عدم الاعتداد به، وأنه يراه هو والبدل شيئاً واحداً.

ومن هنا يتضح أن عطف البيان والبدل يتفقان في التوضيح والتبيين، وفي

(١) الفرقان ٢٥ / ٧٠.

(٢) شرح المفصل ٣ / ٦٦.

تسمية الكوفيين لهما "ترجمة"، وفي صلاحية قيام الثاني منهما مقام الأول دون أن يتغير المعنى، وكلاهما فيه تكرار للأول بمرادفه للتبيين والتوضيح. ويفترقان في أن عطف البيان فيه رجوع إلى الأول وتوضيحه بالثاني، فالمقصود بالحكم الأول، والثاني توضيح له.

أما البدل ففيه تقدير للثاني في موضع الأول، فالمقصود بالحكم الثاني، والأول توطئة وتمهيد له.

أما تسمية البدل "تكريراً" لأنه على نية تكرار العامل؛ فيمكن ادعاء ذلك في عطف البيان أيضاً، وهو ما ذكره الرضي في شرح الشافية(١).

حكمهما من حيث التعريف والتنكير، والنوع والعدد:

منع البصريون أن يكون عطف البيان في النكرات، وقصروه على المعارف، وخصّه بعضهم بالعلم؛ اسما، أو كنية، أو لقباً(٢)، وأجازه الكوفيون والفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، وغيرهم، وحجة البصريين هي أن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول(٣).

ورُدَّ بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يبين الأعم(٤).

ونقل ابن مالك مذهب البصريين عن أبي علي الشلوبين، وقال بأنه لم يجد هذا النقل من غير جهته، وجعله مرجوحاً بالسماع والقياس؛ أمّا القياس فإن "الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج

(١) انظر ٢/ ٣٨٣.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣، وانظر المقتصد ٢/ ٩٢٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣١٩.

(٣) انظر التصريح ٣/ ٥٤٠، والهمع ٥/ ١٩٢.

(٤) انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٦.

إلى ما بينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل"(١).

وأما السماع فقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾(٢)، ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾(٣)، فـ "زيتونة" عطف بيان لـ "شجرة"، و "صديد" عطف بيان لـ "ماء".

وفي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي(٤) ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾(٥) و﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾(٦)، بتنوين "كفارة"، و"فدية"، فـ "طعام مساكين" و"طعام مسكين" عطف بيان، وتبيين للكفارة والفدية، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾(٧)، فـ "خمط" عطف بيان على "أكل"، وكلاهما نكرة، ومنه أيضًا قول ذي الرُّمَّة:

لمياءُ فـي شَفَتَيْهَـا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وفي اللِّثَاتِ وفي أنيابِهَا شَنَبُ(٨)

فَـ "لَعسٌ" بدل من "حُوَّة".

وابن مالك يجيز عطف البيان في الأمثلة السابقة، بل إنه يرجحه على البدل(٩). وأوجب مَنْ مَنَعَ عطف البيان في النكرات البدلَ في النصوص السابقة(١٠).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢٦.

(٢) النور: ٢٤/٣٥.

(٣) إبراهيم: ١٤/١٦.

(٤) انظر السبعة ٢٤٨، والنشر ٢/٢٥٥.

(٥) المائدة: ٥ / ٩٥.

(٦) البقرة: ٢ /١٨٤.

(٧) سبأ: ٣٤/١٦.

(٨) الحُوَّة: حمرة في الشفة تضرب إلى السواد، واللعس: سواد مستحسن في باطن الشفة، والبيت في ديوانه ٥، والخصائص ٣/٢٩١، وشرح التسهيل ٣/٣٢٨، والهمع ٥/٢١٥.

(٩) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٢٧.

(١٠) انظر شرح الأشموني ٣/٨٦.

ولعل القول بأن عطف البيان يكثر في المعارف، ويقل في النكرات ولا يمتنع هو قول مرضي؛ لأن "طعام مساكين" أوضحت وأبانت نوع الكفارة ونوع الفدية، وكذا "زيتونة" نكرة، لكنها أيضاً أوضحت وأبانت نوع الشجرة، تماماً كما أبانت الكنية الاسم في نحو: عمر بن الخطاب، فالصحيح جوازه على ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم، كما لا يصح قصره على الأعلام؛ لأنه ورد في غيرها.

أما تخالف عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكيرفقد أجازه الزمخشري، والرضي، ونسب الشاطبي إلى الفارسي جوازه، ومنعه أكثر النحويين(١).

ووجه جوازه أن عطف البيان شبيه بالبدل؛ إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، فكذلك عطف البيان(٢).

وعورض بشبهه بالنعت؛ إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه، ويزيد العطف مع النعت بأن كل واحد منهما منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد(٣). وهذا فيه نظر؛ لأن بدل الكل منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد أيضاً، ومع ذلك يجوز أن يخالف متبوعه في التعريف والتنكير، فلا زيادة عليه في ذلك.

وقد وردت بعض الآيات التي خالف فيها التابع متبوعه في التعريف والتنكير، وأجازوا فيها عطف البيان، منها قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ، جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾(٤)، قال الزمخشري: "جنات عدن

(١) انظر الكشاف ١/٤٤٧، وشرح الكافية ٢/٣٨٤، والمقاصد الشافية ٥/٤٦، وقد وقع خطأ في شرح التسهيل ٣/٣٢٦- أرى من الضروري التنبيه عليه؛ إذ نسب إلى الفراء وغيره من الكوفيين والزمخشري والفارسي جواز تخالف عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير، والصواب أن مذهبهم جواز كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، ولعل في الكلام نقصاً لم يتنبه إليه المحقق. تقديره بعد قوله ".. مذهب أبي علي الفارسي." : (وتخالف عطف البيان ومتبوعه مذهب الزمخشري) فإنه أجاز العطف والإبدال في "مقام".

(٢) انظر المقاصد الشافية ٥/٤٦.

(٣) السابق.

(٤) ص: ٣٨/ ٤٩، ٥٠.

معرفة؛ لقوله: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾(١)، وانتصابها على أنها عطف بيان لحسن مآب "(٢).

و منه قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ﴾(٣)، المصدر المؤول "أن تقوموا" معرفة، وهو عطف بيان ـ عند الزمخشري ـ على "واحدة" وهو نكرة(٤).

وقوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾(٥) "مقام إبراهيم" معرفة، وهو عطف بيان عند الزمخشري، أو بدل من "آيات" وهي نكرة، قال ابن مالك: "وقوله هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يُلتفت إليه"(٦).

كما رده عليه أبو حيان وغيره من النحويين، وقال بأن التخالف بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير لم يذهب إليه أحد سوى هذا المصنف(٧).

وعلتهم في منع عطف البيان في الآية الأخيرة:

أولاً: لأن النكرة لا تُبيَّن بالمعرفة.

ثانيًا: لأن جمع المؤنث لا يُبيَّن بالمفرد المذكر؛ فـ" آيات بينات" نكرة، وجمع مؤنث، و " مقام إبراهيم "معرفة، ومفرد مذكر، كما لا يجوز البدل؛ لأن الأول متعدد، والثاني غير وافٍ بالعدَّة، فيجب فيه القطع، والوجه أنه مبتدأ حُذف خبره؛ أي: منها مقام إبراهيم، أو خبر مبتدأ؛ أي: بعضها مقام إبراهيم(٨).

(١) مريم: ١٩/ ٦١.
(٢) الكشاف ٣/ ٣٧٨.
(٣) سبأ: ٣٤/ ٤٦.
(٤) انظر الكشاف ٣/ ٢٩٤.
(٥) آل عمران: ٣/ ٩٧.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(٧) انظر البحر المحيط: ٧/ ٣٨٧، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦١.
(٨) انظر التصريح ٣/ ٥٤١، وحاشية الصبان ٣/ ٨٦.

والرد على ذلك من عدة أوجه :

فقولهم : بأن النكرة لا تبين بالمعرفة، ليس على إطلاقه، فقد أجازوا : مررت بزيد رجل عاقل، فرب نكرة أفادت ما لا تفيده المعرفة(١).

وأما قولهم بأن جمع المؤنث لا يُبيَّن بالمفرد المذكر، ولا يجوز البدل لأن الأول متعدد والثاني غير وافٍ بالعدة؛ فهو خلاف مقتضى الدليل؛ إذ الإبانة واضحة فيها، فمقام إبراهيم بما حوى من تفاصيل دقيقة أوضح وأبان هذه الآيات الموجودة في البيت العتيق.

كما أن الاعتراض على البدلية بأن الأول متعدد والثاني غير واف بالعدة، وارد أيضًا على من جعله خبر مبتدأ محذوف، إذ كيف يخبر عن الجمع باثنين؟(٢).

ورد العلماء هذا الاعتراض بأجوبة(٣):

أحدها : أن أقل الجمع اثنان ـ كما ذهب إليه بعضهم ـ قال الزمخشري : ويجوز أن يراد : فيه آيات مقام إبراهيم، وأمن من دخله؛ لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة.

الثاني : أن "مقام إبراهيم" وإن كان مفردًا لفظًا إلا أنه يشتمل على آيات كثيرة : أثر القدمين في الصخرة الصماء، وغوصهما فيها إلى الكعبين، وإلانة بعض الصخرة دون بعضها، وبقاؤه على مر الزمان، وغيرها من الآيات .

الثالث : أن يكون هذا من باب الطي، وهو أن يذكر جمع ثم يؤتى ببعضه ويسكت عن ذكر باقيه؛ لتكثير ذلك الشيء.

وقد جعل "مقام إبراهيم " وأمن الداخل مثالاً مما في حرم الله تعالى من الآيات، وخُصّا بالذكر لعظمهما، وأنهما تقوم بهما الحجة على الكفار.

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٩١.

(٢) انظر الدر المصون ٢ / ١٧٠ .

(٣) انظر الدر المصون ٢ / ١٧٠ "باختصار".

وقد رد الرضي على من منع تخالف عطف البيان ومتبوعه تعريفاً وتنكيراً، وجعله فرقاً بينه وبين البدل بقوله: "وفرقوا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف عطف البيان، والجواب: تجويز التخالف في المسمى عطف بيان، وهذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي"(١).

أما تخالف عطف البيان ومتبوعه في النوع والعدد، فقد نقل الأزهري إجماع البصريين والكوفيين" على أن النكرة لا تُبيِّن بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبيِّن بالمفرد المذكر .."(٢)، و سبق أن الزمخشري أجاز في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾(٣) أن يكون "مقام إبراهيم" بدلاً أو عطف بيان على " آيات بينات"، وهو مخالف له في النوع والعدد، وذكرنا اعتراض النحويين عليه والرد عليهم.

وأجاز الزمخشري وأبو حيان في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾(٤) أن يكون "البيت الحرام" ـ وهو مذكر ـ بدلاً من "الكعبة" ـ وهو مؤنث ـ أو عطف بيان(٥)، ذلك أن لفظ الكعبة قد أطلقه بعض العرب على غير البيت الحرام، كالبيت الذي كان في خثعم يسمى" كعبة اليمانية"، فجيء بهذا البدل أو عطف البيان تبييناً له من غيره(٦).

فالأرجح جواز مخالفة عطف البيان متبوعه في التعريف والتنكير على ما ذهب إليه الزمخشري والرضي ومن وافقهما، قياساً على البدل، إذ لا فرق بينهما إلا في توجه القصد والنية.

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٨٤.

(٢) التصريح ٣/٥٤١.

(٣) آل عمران: ٣/٩٧.

(٤) المائدة: ٥/٩٧.

(٥) انظر الكشاف: ١/٦٤٦، والبحر المحيط ٤/٢٨.

(٦) انظر البحر المحيط ٤/٢٨، والدر المصون ٢/ ٦١٤.

كما تجوز مخالفة عطف البيان متبوعه في النوع والعدد على ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان، وإن كان على قلة إلا أنه غير ممتنع؛ لثبوت التبيين والتوضيح في بعض الآيات الكريمة، والله أعلم.

أما البدل فلا خلاف بين النحويين على جواز مطابقته ومخالفته المبدل منه في التعريف والتنكير، إلا أنه لا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف، ويجوز ترك وصفها إذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه(١).

فمثال بدل المعرفة من المعرفة قولهم: "مررت بأخيك زيدٍ"، ومنه قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٢)، فـ"زيد" بدل من "أخيك"، و"صراط الذين أنعمت عليهم" بدل من "الصراط المستقيم" فالبدل والمبدل منه كلاهما معرفتان.

ومثال بدل النكرة من النكرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾(٣)، وقول كُثَيِّر:

وكُنْتُ كذي رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صَحيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ(٤)

فـ"حدائق" بدل من "مفازاً"، و"رجلٍ صحيحةٍ" بدل من "رجلين"، فالبدل والمبدل منه كلاهما نكرتان.

ومثال بدل المعرفة من النكرة قولهم: "مررت برجل زيدٍ"، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾(٥)، فـ"زيدٍ" معرفة أُبدل من

(١) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨٧.

(٢) الفاتحة: ١/ ٦-٧.

(٣) النبأ: ٧٨/ ٣١-٣٢.

(٤) في ديوانه ٥٥، وفي الكتاب ١/ ٢١٥، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، والمساعد ٢/ ٤٣١، وشرح الأشموني ٣/ ١٢٨.

(٥) الشورى: ٤٢/ ٥٢، ٥٣.

"رجلٍ" وهو نكرة، و" صراط الله " معرَّف بالإضافة أبدل من" صراطٍ مستقيمٍ" وهو نكرة.

ومثال بدل النكرة من المعرفة قولهم: "مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ"، وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(١)، فـ"رجلٍ صالحٍ" نكرة موصوفة أبدل من "أخيك" وهو معرفة، و"ناصيةٍ كاذبةٍ" نكرة موصوفة أبدل من "الناصيةِ" الأولى وهي معرفة،فلا خلاف بين النحويين في جواز إبدال المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، إلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة حتى توصف النكرة كما في المثالين السابقين.

ونقل ابن مالك(٢) عن الكوفيين أنّهم يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة اتّحاد اللفظين كما في الآية، وردّه بأن العرب لا تلتزم هذا، ومن الحجج عليهم قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ، رَسُولٌ مِنَ اللهِ﴾(٣)، أبدل "رسول" وهو نكرة من "البينة " وهو معرفة ولم يتحد اللفظان، و بيت حميد بن ثور:

وَلَمْ يَلْبَثِ العَصْرَانِ يَوْمٌ ولَيلَةٌ ... إِذَا طَلَبا أَنْ يُدرِكَا ما تَيَمَّمَا(٤)

وبيت شمير بن الحارث الضبي:

فَلا وأَبِيكِ خَيْرٍ مِنْكِ إِنّي ... لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ(٥)

ففي البيت الأول أبدل" يوم " من" العصران "، وفي البيت الثاني أبدل" خير " من " أبيك "، فالبدل فيهما نكرة، والمبدل منه معرفة ولم يتحدا في اللفظ.

(١) العلق: ٩٦ / ١٥، ١٦.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣ / ٣٣١، وانظر المقاصد الشافية ٥ / ٢٠٨.

(٣) البينة: ٩٨ / ٢١.

(٤) انظر ديوانه ص٩٠ وفيه: "يومًا وليلةً"، وهو في شرح التسهيل ٣ / ٣٣١، والمقاصد الشافية ٥ / ٢٠٨.

(٥) البيت في النوادر لأبي زيد ٣٨٢، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣١، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٢، والمساعد ٢ / ٤٢٩، والخزانة ٥ / ١٧٩.

وقال أبو حيان بعد أن ذكر نقل ابن مالك: " وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في (قتال) من قوله تعالى: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(١)، خفضه على نية (عن) مضمرة. ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد(٢) لا إلى نحاة الكوفة، وأجاز سيبويه (هذا عبد الله رجل منطلق) و(رجل) نكرة بدل من معرفة .."(٣). والأظهر في الآية الكريمة -إذا كان الخفض على نية (عن) مضمرة- أن تكون من قبيل بدل شبه الجملة من مثلها، لا من بدل المفردات، والله أعلم.

أما من حيث النوع والعدد فالبدل يجوز أن يخالف المبدل منه إذا قصد التفصيل، أو كان المبدل منه بلفظ المصدر(٤)، نحو: "مررت بأخويك زيد وعمرو"، و قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ﴾(٥)، و قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾(٦).

ومما خالف البدل المبدل منه في النوع، قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ، رَسُولٌ مِنَ اللهِ﴾(٧)، "رسول" بدل من "البينة"(٨)، أبدل المذكر من المؤنث، وقد مرّ تخالفهما في التعريف والتنكير.

وقوله تعالى: ﴿دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾(٩)، " ملة " بدل من

(١) البقرة ٢ /٢١٧.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢.

(٤) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٤.

(٥) النبأ: ٧٨ /٣١، ٣٢.

(٦) الصف: ٦١ /١٣.

(٧) البينة: ٩٨/ ٢١.

(٨) انظر البحر المحيط ٨ / ٤٩٥.

(٩) الأنعام: ٦/ ١٦١.

"دينًا"(١)، أبدل المؤنث من المذكر.

ومما خالف فيه البدل المبدل منه في العدد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾(٢)، "جنتان" بدل من "آية"، أبدل المثنى من المفرد(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئاً، جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾(٤)، "جنات عدن" بدل من "الجنة"(٥)، أبدل الجمع من المفرد، وقد مر جوازه في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾(٦) وهو كثير.

مما سبق يتضح أن عطف البيان كالبدل يجوز أن يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والنوع والعدد، وهو الأرجح؛ لثبوته في بعض الآيات الكريمة، وبذلك ينتفي الفرق الثاني الذي وضعه بعض النحويين للتفريق بينهما.

حكمهما من حيث الاختصاص والشهرة:

انقسم النحويون من حيث شهرة عطف البيان واختصاصه إلى ثلاث فئات:

١- فئة توجب في عطف البيان أن يكون أوضح وأشهر وأخص من متبوعه:

من هذه الفئة الزمخشري، وابن عصفور، والجزولي، وغيرهم(٧). فالذين يرون أن اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرف بأل، يجعلون تابع اسم الإشارة نعتاً ـ حتى وإن كان جامداً ـ نحو: "مررت بهذا الرجل"، دعاهم إلى ذلك اعتقادهم بأن

(١) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧٩، والبحر المحيط: ٤/ ٢٦٢.

(٢) سبأ: ٣٤/ ١٥.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٥، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٩٦، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٩.

(٤) مريم: ١٩/ ٦٠، ٦١.

(٥) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٨٥.

(٦) آل عمران: ٣/ ٩٧.

(٧) انظر شرح المفصل ٣/ ٧١، والمقرب ١/ ٢٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٦٣، وكتاب القواعد والفوائد في الإعراب ١٣٨.

عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه(١)، قال ابن مالك: " وهو غير صحيح؛ فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت "(٢).

ومن قال إن اسم الإشارة أعرف من العلم، جعل اسم الإشارة في نحو: "مررت بزيد هذا" عطف بيان لا نعتاً، وعند سيبويه أنه نعت مؤول بالمشتق، أي المشار إليه؛ لأنه يرى أن العلم أخص من المبهم(٣).

٢- وفئة توجب أن يزيد أحدهما على الآخر في الشهرة والاختصاص، فلا يمتنع أن يكون عطف البيان أشهر وأخص من متبوعه، كما لا يمتنع أن يكون متبوعه أشهر وأخص منه، ولكن الممتنع عند هذه الفئة أن يتساوى عطف البيان ومتبوعه في الشهرة والاختصاص(٤).

٣- وفئة تجيز في عطف البيان أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه في الاختصاص والشهرة، ومن هذه الفئة:

الشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، والشاطبي وغيرهم(٥)؛ وذلك لأن عطف البيان -عندهم- ليس هو المقصود بالنسبة، بل الشرط إيضاحه الأول عند اجتماعهما، كجماعة مختلفي الأسماء، كنيتهم " أبو محمد " فباجتماع الاسم مع الكنية يتحدد ويتبين الشخص المقصود، وكذا لو كانوا متفقي الأسماء،

(١) انظر المقاصد الشافية ٥/ ٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٦.

(٤) انظر المقتصد ٢/ ٩٢٧.

(٥) انظر على التوالي شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، والارتشاف ٤/ ١٩٤٤، والمساعد ٢/ ٤٢٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٣.

مختلفي الكنى، كان يكون اسم كل واحد منهم " زيد " ولقب أحدهم " أبو محمد " فعند ذكر الاسم والكنية معاً يتحدد الشخص المقصود.

وهذا الراي هو الأرجح؛ لان الغرض هو حصول الإبانة سواء كان بزيادة أحدهما على الآخر في الاختصاص والشهرة، أم كان بتساويهما.

ولما كان البدل مشبهاً بعطف البيان في تبيين وتوضيح متبوعه، كان حكمه كحكم عطف البيان في الاختصاص والشهرة، فيجوز أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه فيهما، ولا فرق بينهما في ذلك، سواء كان الأول أشهر، نحو: مررت بزيد رجل صالح، أم كان الثاني اشهر نحو: برجلٍ صالحٍ زيدٍ، او كانا متساويين في الشهرة عند الانفراد، أما عند الاقتران فيخصص أحدهما الآخر نحو: مررت بأخيك زيدٍ، وبزيدٍ أخيك(١).

حكمهما من حيث الاشتقاق والجمود:

لا خلاف بين النحويين ان عطف لا يكون إلا جامداً، كما أن النعت لا يكون إلا مشتقاً - إلا على التأويل - فهما من باب واحد إلا ان الفرق بينهما الجمود والاشتقاق، وعلى ذلك يكون "الرجل" في نحو: "مررت بذلك الرجل" عطف بيان لا نعتاً؛ لأنه جامد، إلا أنّ بعض النحويين يجعلونه نعتاً يقول ابن مالك: "واكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضاً في انه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه، وهو غير صحيح"، ثم قال: "وقد هُدي أبو محمد بن السِّيد إلى الحق في هذه المسألة، فجعل اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان، وكذا فعل ابن جني، حكاه أبو علي الشلوبين، وهكذا ينبغي.."(٢).

قال ابن السيد: "والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه نعتاً، لانه يبيّن كما يبيّن

(١) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨٠، ٣٨١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١.

النعت، وإنّما هو في الحقيقة عطف بيان"(١).

وقال الشاطبيّ: " إنّما تعلّق من قال: إنّه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حكى عن الخليل أنّ (هذا الرجل، ويا أيُّها الرجل)، وقع (الرجل) فيه وصفاً(٢)، ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازاً، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضاً، والله أعلم"(٣).

وقوله صحيح؛ ذلك أن سيبويه قد أطلق لفظ "الوصف" أيضاً على نحو: "مررت بزيد أخيك" (٤)، يريد أن فيه تبييناً لما قبله، لا أنه نعت، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

و ذكر ابن هشام أن من الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: (مررت بهذا الرجل) إن (الرجل) نعت، وذكر قول السهيلي: "وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة "(٥).

خلاصة القول: أن عطف البيان لا يكون إلا جامداً، فالأولى في نحو: "يا أيها الرجل، ومررت بهذا الرجل، ويا هذا ذا الجمة" أن يكون عطف بيان، لا نعتاً كما هو سائد بين المعربين.

وكذلك البدل الأصل فيه أن يكون جامداً كعطف البيان، بحيث لو حذف الأول لاستقل الثاني، وصلح أن يقوم مقام الأول، ولم يحتج إلى متبوع قبله.

وقد يطلق النحويون على المشتق الواقع موقع البدل بدلاً على سبيل المجاز، وذلك نحو قول الشاعر:

(١) إصلاح الخلل ٧١ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٨٨ .

(٣) المقاصد الشافية ٥ / ٤٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٧.

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٦٣١ .

فَلا وأبيـكِ خَيْرٍ مِنْـكِ إنِّي ... لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ(١)

قالوا بأن (خير) - على رواية الجر - بدل من (أبيك)(٢)، والصواب أن البدل هو الموصوف المحذوف وتقديره: (رجل خير منك)، فالبدل في الأصل هو الموصوف المحذوف الجامد، وهو المقدر بكلمة (رجل)، فعندما حُذف، نابت الصفة منابه، وأطلق عليها بدل مجازاً، وكثيراً ما يحذف الموصوف لأمور بلاغية، وتنوب الصفة منابه، وتأخذ موقعه الإعرابي ومسماه على سبيل النيابة لا الأصالة.

فالبدل يوافق عطف البيان في جموده وعدم اشتقاقه، ويخالف الصفة في ذلك؛ لذا فقد جعلوا الثاني في (العائذات الطير) بدلاً؛ لأنه جامد، وفي (الطير العائذات) صفة؛ لأنه مشتق(٣).

وكذا تابع اسم الإشارة؛ إن كان جامداً فهو بدل أو عطف بيان، وذلك نحو: "مررت بذلك الرجل" فحكم البدل من حيث الجمود والاشتقاق كحكم عطف البيان؛ لا فرق بينهما في ذلك.

حكمهما من حيث موافقة المتبوع في اللفظ وعدم موافقته:

المعروف أن التابع المكرر به لفظ المتبوع هو توكيد لفظيّ، إلا أن أكثر النحويين أجازوا فيه أيضاً عطف البيان، منهم سيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن عصفور، وأبو حيان، وغيرهم(٤)، بل إن ابن يعيش جعل من أوجه التشابه بين عطف البيان

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر المساعد ٢ / ٤٢٩ .

(٣) إشارة إلى بيت النابغة الذبياني:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ... رُكبانُ مكةَ بين الغيل والسعَدِ

انظر ديوانه ص ٢٥، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٢ .

(٤) انظر على التوالي: الكتاب ٢ / ١٨٥، والمقتضب ٤ / ٢٠٩، والإيضاح العضدي ٢٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٦، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٦.

والبدل أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما كان في البدل كذلك نحو: يا زيدُ زيدٌ زيداً(١)، ومنه قول رؤبة:

إنيّ و أسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لَقَائِـلٌ: يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا(٢)

فجعلوا (نصرٌ) الثانية عطف بيان على اللفظ، و(نصراً) الثالثة عطف بيان على الموضع(٣). قال ابن مالك: "الأولى عندي جعله توكيداً؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك"(٤). وقال الرضي: "وفي جعل أبي علي، وجار الله (يا زيدُ زيدٌ) بدلاً، وجعل سيبويه إياه عطف بيان = نظر؛ لأن البدل وعطف البيان، يفيدان ما لا يفيده الأول، من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد"(٥).

فإذا تكرر اللفظ، واتصل به ما يضيف معنى زائداً على الأول، جاز فيه عطف البيان والبدل(٦)، بل إن أبا حيان قد رجح عطف البيان على البدل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾(٧)، قال أبو حيان: "قوم فرعون قيل: بدل من القوم الظالمين، والأجود أن يكون عطف بيان؛ لأنهما عبارتان يعتقبان على مدلول واحد"(٨).

(١) انظر شرح المفصل ٣/ ٧٢.

(٢) البيتان من الرجز لرؤبة، وهما في ديوانه ضمن الأبيات المفردات المنسوبة إليه ص١٧٤، والكتاب ٢/ ١٨٥، والخصائص ١/ ٤٣٠، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٤، وشرح الكافية ١/ ٣٦٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٠٣، والخزانة ٢/ ٢١٩.

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٥.

(٥) شرح الكافية ١/ ٣٦٣.

(٦) انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٩.

(٧) الشعراء: ٢٦/ ١٠، ١١.

(٨) البحر المحيط ٧/ ٧.

وأجاز ابن هشام أن يكون عطف البيان بلفظ المتبوع حتى ولو لم يكن معه زيادة معنى، وقال بأن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، نحو: يا زيدُ زيدٌ، قال: لأنك "إذا قلته وبحضرتك اثنان، اسم كل منهما زيد، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد"(١).

ورُدَّ بأن المراد لم يظهر بـ(زيد) الثاني، وتكرر اللفظ الأول، وإنما بالإقبال عليه، وتوجيه الخطاب إليه(٢). كما أن الإقبال عليه وتوجيه الخطاب إليه يمكن أن يكون مع اللفظ الأول.

أما ما صنعه ابن هشام من أنه أجاز في عطف البيان أن يكون بلفظ المتبوع ثم ذكر المنع ضمن الأمور التي يفترق فيها عطف البيان والبدل(٣)، إنما أراد بذلك أن يستوفي جميع الأقوال التي وردت في الفرق بينهما لا ما يذهب إليه هو؛ لأنه قد أجازه حتى وإن لم يكن معه زيادة معنى، بل إنه دلل على جواز الوجهين - عطف البيان والبدل - فيما كان فيه زيادة بقول الراجز:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ ... تَطاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ(٤)

وقول الآخر:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكمُ ... لا يلقينكمُ في سَوْءَةٍ عمرُ(٥)

---

(١) المغني ٢/ ٥١٠.

(٢) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٧٩.

(٣) انظر المغني ٢/ ٥٠٩.

(٤) نسبه سيبويه لبعض ولد جرير، ونسب إلى عبد الله بن أبي رواحة، وهو في الكتاب ٢/ ٢٠٦، والمغني ٢/ ٥٠٩، والمساعد ٢/ ٥١٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٣.

(٥) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢١٢، والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والأصول ١/ ٣٤٣، والجمل ١٥٧، والحلل ٢٠٩، وشرح المفصل ٢/ ١٠، ١٠٥، ٣/ ٢١، وشرح الكافية ١/ ٣٨٥، ٢/ ٢٥٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٣، والخزانة ٢/ ٢٩٨، ٤/ ٩٩.

أما البدل فقد سبق عند الكلام في حكمه من حيث التعريف والتنكير أن الكوفيين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن يكون البدل بلفظ المبدل منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(١)، وذكرنا رد ابن مالك عليهم؛ واحتجاجه ببيت حميد بن ثور، وبيت شمير بن الحارث الضبي، إذ كان البدل فيهما نكرة والمبدل منه معرفة ولم يتحدا في اللفظ، وعليه فلا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة أن يكون البدل بلفظ المبدل منه، ولكن إن وافقه في اللفظ فلا بدّ أن يكون معطياً من المعنى بما اتصل به ما لم يعطه الأوّل، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أمَّةٍ جاثيةً، كلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾(٢)، جاز إبدال (كلّ أمّـةٍ) الثانية من (كلَّ أمةٍ) الأولى؛ "لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن في الثانية ذكر السبب الداعي إلى جثوها"(٣) وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أفاد إبدالها منها(٤). فالتابع إذا وافق لفظه لفظ المتبوع الأولى ألا يجعل بدلاً حتى يكون معطيًا من المعنى بما اتصل به ما لم يعطه الأول، وإلا كان توكيداً، ولذلك جعل بعض النحويين الضمائر إذا تكررت توكيداً، لا بدلاً(٥).

مما سبق يتضح أن الفرق السادس - وهو امتناع أن يكون عطف البيان بلفظ المتبوع، وجوازه في البدل - منقوض بما ذهب إليه أكثر النحويين، فلا يعتد به، وذكر الأشموني أن في هذا الفرق نظراً، وأوضح الصبان وجهة نظره بأن كلاً من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه - مع اختلاف القصد وتقدير العامل - وحينئذٍ فلا

(١) العلق: ٩٦/ ١٥، ١٦.

(٢) الجاثية: ٤٥ /٢٨ .

(٣) المحتسب ٢/ ٢٦٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٠٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢ .

مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل[١]، وهو الصحيح، أما إن لم يكن معه زيادة فالأولى فيه التوكيد.

وقياساً على ذلك فكل بدل تكرر فيه لفظ المتبوع، وكان مبيناً للأول، يجوز فيه عطف البيان، نحو قوله تعالى: ﴿جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا، رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[٢]، وقوله: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾[٤] ـ بنصب " كلّ " الثانية ـ وقوله: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلا يَتَّقُونَ﴾[٥]، وقوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾[٦]، وقوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الأَحْزَابِ، مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾[٧].

ومثله كثير في كتاب الله العزيز، ولسنا بسبب استقصائه وحصره، ولكن حسبنا التدليل ببعض الأمثلة.

هل يكون عطف البيان أو البدل مضمراً، أو تابعاً لمضمر؟

ذكر بعض النحويين من الفروق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، بخلاف البدل ـ وهو الفرق الأول ـ وعللوا ذلك بأن عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت، كذلك لا يعطف عليه عطف بيان[٨].

---

(١) انظر شرح الأشموني ٣ / ٨٩.

(٢) النبأ: ٧٨/ ٣٦، ٣٧.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٢١، ١٢٢.

(٤) الجاثية: ٤٥/ ٢٨.

(٥) الشعراء: ٢٦/ ١٠، ١١.

(٦) غافر: ٤٠/ ٣٦، ٣٧.

(٧) غافر: ٤٠/ ٣٠، ٣١.

(٨) انظر مغني اللبيب ١ / ٣٠.

والجواب عن ذلك من عدة أوجه:

أولاً: ما قاله الدماميني من أنه "لا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يُعطى سائر أحكامه، ألا ترى أنَّ المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بني، والضمير مطلقًا لا ينعت ـ على المشهور ـ ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور"(١).

ثانياً: أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، ومثل له في المدح بقوله تعالى: ﴿لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ﴾(٣)، وقولهم: "اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ"، وفي الذم بنحو: "مررت به الخبيثِ"، وفي الترحم بنحو قول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا(٤)

قال ابن مالك وابن هشام: إن "قياس مذهب الكسائي جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياساً على النعت"(٥).

ثالثًا: أجاز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾(٦)، أن تكون (أنْ) المصدرية وصلتها عطف بيان على الهاء في "أمرتني به"(٧)، ورجحه الدماميني(٨)، كما جاز أن تكون بدلاً أيضًا(٩).

(١) حاشية الصبان ٣/ ٨٨.

(٢) البقرة: ٢/ ١٦٣.

(٣) سبأ: ٣٤/ ٤٨.

(٤) لم أقف لهما على قائل، وقرقرى: اسم موضع، والبائسا: صفة للهاء في (تلمه). انظر: المغني ٢/ ٥٠٧، ٥٤٥.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٥، وانظر المغني ٢/ ٥٠٧.

(٦) المائدة ٥/ ١١٧.

(٧) انظر الكشاف ١/ ٦٥٦.

(٨) انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٨.

(٩) انظر البحر المحيط ٤/ ٦٤، وحاشية الصبان ٣/ ٨٨، والدر المصون ٢/ ٦٥٧.

وقال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا: لا خلاف في كون المضمر لا يكون عطف بيان، ولا يجري هو على اسم عطف بيان، ثم ناقض فقال في نحو: ما قاموا إلا زيدٌ: وإن أعربه نعتًا، فإن النحويين يعنون به أنه عطف بيان للضمير في قاموا"(١).

فالأولى الأخذ بمذهب الزمخشري ومن وافقه ـ وهو جواز أن يعطف على الضمير عطف بيان ـ قياساً على مذهب الكسائي، ولورود السماع به، إذ التبيين والتوضيح ظاهر فيه، فالمصدر المؤول أوضح وبين ما أمرهم الله به، وهو عبادة الله، وقد صرح الرضي في غير موضع بأنه يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني فيه موضحًا للأول(٢).

وقياسًا على هذه الآية الكريمة، وأخذاً بمذهب الرضي ومفهوم الزمخشري، وقياسًا على مذهب الكسائي، يجوز إعراب كل بدل مطابق تابع للمضمر عطف بيان.

أما البدل ففي جواز كونه مضمرًا أو تابعًا لمضمر تفصيل على النحو التالي:

– إبدال الظاهر من المضمر: يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٣)، فـ "الذين ظلموا" بدل مطابق من واو الجماعة في "أسرّوا"(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾(٥).

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣.

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨١.

(٣) الأنبياء: ٢١/ ٣.

(٤) كما أجازوا فيه أيضًا وجهين آخرين؛ أولهما: أن يكون "الذين ظلموا" مبتدأ مؤخرًا، و"أسروا النجوى" خبرًا مقدمًا. وثانيهما: أن يكون "أسروا" الواو فيه دالة على الجمع لا ضمير، والفاعل "الذين ظلموا" انظر التصريح ٣/٦٤٨.

(٥) المائدة: ٥/ ٧١.

ومنه قول الشاعر:

على حالةٍ لو كانَ في القوم حَاتمٌ   علـى جُـودِهِ لضَـنَّ بالمـاءِ حَاتـمِ(١)

أبدل " حاتمِ " من ضمير الغَيبة في " جوده " .

أما إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ـ المتكلم أو المخاطب ـ فيجوز إذا كان البدل المطابق مفيداً معنى الإحاطة والشمول، كقوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾(٢) ونحو: " أكرمتكم أصاغركم وأكابركم "(٣)، و" جئنا ثلاثتُنا "، و" مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا "، و" غَنِيتم أولُكم وآخرُكم ".

أما إذا كان البدل المطابق لا يفيد معنى الإحاطة والشمول ففيه مذهبان(٤):

أولهما: مذهب البصريين ما عدا الأخفش: وهو المنع؛ فلا يجوز ـ عندهم ـ أن يقال: مررت بك زيدٍ، ولا ضربتك زيداً، ولا ضربتُ زيدٌ عمراً، وحجتهم هي عدم السماع، ولأن " الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فلم يحتج إلى بيان "(٥)، فالحضور قد أغنى عن البيان(٦). وقد جاز عند إفادة معنى الإحاطة؛ لأن الإحاطة قد أفادت التوكيد، فجرى البدل مجرى التوكيد في المعنى، ويجوز في التوكيد أن يجري على المضمر، فكذلك ما في معناه(٧).

---

(١) للفرزدق، وهو في ديوانه ٢ / ٢٩٧ وروايته:

على ساعة لو كان في القوم حاتم   على جوده ضنت به نفسُ حاتم

فلا شاهد فيه، وهو في شرح المفصل ٣/ ٦٩، شرح التسهيل ٣ / ٣٣٢، وشرح شذور الذهب ٢٥٦، والمساعد: ٢ / ٤٣٣ بالرواية المذكورة في المتن.

(٢) المائدة: ٥ / ١١٤ .

(٣) انظر المساعد ٢ / ٤٣٢ .

(٤) انظرهما في شرح المفصل ٣ / ٧٠، والمساعد ٢ / ٤٣٢، والمقاصد الشافية ٥ / ٢١٢، والتصريح ٣ / ٦٥١ .

(٥) شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٦) انظر المقاصد الشافية ٥ / ٢١٠ .

(٧) انظر السابق.

الثاني: مذهب الكوفيين والأخفش: وهو الجواز مطلقاً؛ فهم يجيزون إبدال الظاهر من ضمير الحاضر - المتكلم أو المخاطب - مطلقًا، سواء أفاد معنى الإحاطة أم لم يفد، وحجتهم السماع والقياس: أما السماع فقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾(١)، فـ"الذين خسروا أنفسهم" - عند الأخفش - بدل من ضمير المخاطبين وهو الكاف والميم في "ليجمعنكم".

وقول أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -: "أتينا النبيَّ ﷺ نفرٌ من الأشعريين"(٢)، فـ"نفر من الأشعريين" بدل من ضمير المتكلمين في "أتينا"، وقول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّنَاما(٣)

فـ"حُمَيْدًا" بدل من ضمير المتكلم "الياء" في "فاعرفوني"، وسمع الكسائيّ: "إليَّ أبي عبد الله"(٤).

وأما القياس فكما جاز في ضمير الغائب، فليجز في ضمير الحاضر، وكما جاز في بدل البعض والاشتمال، فليجز في بدل الكل.

وردّ بأن ما سمع محتمل ونادر، والنوادر لا يبنى عليها حكم مع إمكان تأويلها. أما القياس فإن ضمير الغائب قد يلتبس فيحتاج إلى البيان، والبدل يؤتى به للبيان، بخلاف ضمير الحاضر(٥).

- أما إبدال المضمر من الظاهر؛ نحو: (رأيت زيداً إياه) و(مررت بزيد به)، فقد ذكر ابن مالك أنه "لم يُستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل

(١) الأنعام: ٦/١٢.

(٢) البخاري - كتاب الإيمان والنذر - باب الكفارة قبل الحنث وبعده حديث رقم (٦٢١)، وفتح الباري ١١/٦٠٨.

(٣) لحميد بن حريث بن بحدل، وهو في المنصف ١/١٠، وشرح المفصل ٣/٩٣، وشرح شواهد الشافية ٢٣٢، والمساعد ٢/٤٣٢، والمقاصد الشافية ٥/٢١١، والخزانة ٥/٢٤٢.

(٤) انظر التصريح ٣/٦٥١.

(٥) انظر المقاصد الشافية ٥/٢١٢.

لكان توكيداً لا بدلاً "(١)، وأجازه الزمخشري وتبعه ابن يعيش(٢).

- أما إبدال المضمر من المضمر نحو: (رأيتك إيّاك)، و(رأيته إياه)، فالبصريون يجعلونه بدلاً(٣)، والكوفيون يجعلونه توكيداً.

والصواب قول الكوفيين؛ لأنه في المرفوع نحو: (فعلت أنت) توكيد، فليكن في المنصوب نحو: (رأيتك إياك) كذلك، قال ابن مالك: "قول الكوفيين عندي أصح.... فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل"(٤). وكذا في حال الجر نحو: مررت بك بك، جعله الزمخشري بدلاً(٥)، وإنما هو توكيد لفظيٌّ، لأنه أعاد اللفظ بعينه، ولم يضف معنى جديداً سوى التأكيد.

يتضح مما سبق أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب جائز مطلقًا، أما من ضمير الحاضر فلا يجوز إلا إن كان البدل المطابق مفيداً معنى الإحاطة والشمول.

أما إبدال المضمر من الظاهر، والمضمر من المضمر؛ ففيهما خلاف، والأرجح أنه توكيد لفظي.

وقياساً على ما سبق في عطف البيان فكل ما جاز فيه البدل - هنا - يجوز فيه عطف البيان، والله أعلم.

هل يكون عطف البيان أو البدل جملة أو تابعًا لجملة، أو شبه جملة، أو مصدراً مؤولاً؟

لم يصرح أحد من النحويين بجواز وقوع عطف البيان جملة، أو تابعًا لجملة، إلا ما وجدناه مبثوثاً في كتب التفسير من عبارات تشير إلى وجود (البيان) أو

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢.

(٢) انظر شرح المفصل ٣/ ٧٠.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٨٦.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢.

(٥) انظر شرح المفصل ٣/ ٧٠.

(التبيين) في بعض الآيات القرآنية، ولم يصرحوا بعطف البيان فيها، كأنما تحاشوا ما قرره بعض النحويين من منع وقوعه جملة تابعاً لجملة، دون أن يذكروا تعليلاً لهذا المنع، وجعلوه فرقاً بينه وبين البدل ـ وهو المشار إليه في الفرق الثالث والرابع من الفروق التي أوجدوها بينهما ـ ولكن هل يقصد بـ (البيان) أو (التبيين) المعنى اللغوي، أو المعنى الاصطلاحي؟ هذا الأمر مسكوت عنه، مع أن المعنيين يلتقيان عند نقطة واحدة، وهي ثبوت الوضوح والبيان فيهما، إلا أن ردود العلماء على بعض ما جاء في هذه الآيات يجعلنا نتثبت من أنهم يعنون بـ (البيان) و (التبيين) فيها "عطف البيان".

فمن الآيات التي أشير فيها إلى (البيان) أو(التبيين) قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾(١)، قال الزمخشري: "وقوله: (لا إله إلا هو) بدل من الصلة التي هي (له ملك السموات والأرض)، وكذلك (يحيي ويميت)، وفي (لا إله إلا هو) بيان للجملة قبلها، لأن من ملك العالم كان هو الإله على الحقيقة، وفي (يحيي ويميت) بيان لاختصاصه بالإلهية لأنه لا يقدر على الإحياء والإماتة غيره"(٢).

وقوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾(٣)، و﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ﴾(٤)، قيل: إن جملة (سيحلفون) هي بدل من جملة (يعتذرون) أو بيان(٥).

وقوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ، انطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلاثِ شُعَبٍ﴾(٦)،

(١) الأعراف: ٧/ ١٥٨ .

(٢) الكشاف ٢/ ١٢٣ .

(٣) التوبة: ٩/ ٩٤ .

(٤) التوبة: ٩/ ٩٥ .

(٥) انظر الفتوحات الإلهية ٢/ ٣٠٥ .

(٦) المرسلات: ٧٧/ ٢٩، ٣٠ .

قال أبو حيان: (انطلقوا إلى ظل) تكرار أو بيان للمنطلق إليه"(١).

وقوله تعالى: ﴿ وَيَا قَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ، تَدْعُونَنِي لأَكْفُرَ بِاللهِ ﴾(٢)، قال العكبري: "جملة (تدعونني) وما يتصل بها بدل، أو تبيين لـ (تدعونني) الأول"(٣).

أما وقوع عطف البيان شبه جملة ففي قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾(٤)، قيل: (في الجنة) بدل أو عطف بيان لقوله: (عندك)، قيل: " وهذا غريب أن يجعل الجار والمجرور عطف بيان من الظرف "(٥).

وقوله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُجْدِكُمْ ﴾(٦)، قال الزمخشري: (من وجدكم) هو بيان لقوله (من حيث سكنتم) وتفسير له"(٧)، وقال أبو حيان: " ولا نعرف عطف بيان يعاد فيه العامل .. "(٨)، وقال الزركشي: " وهو مردود؛ فإن العامل إنما يعاد في البدل لا في عطف البيان"(٩).

فقول العلماء في الآيات السابقة: "بدل أو بيان "، و" بدل أو تبيين" يجعلنا نفهم ما فهمه أبو حيان والزركشي من أن المقصود هو عطف البيان؛ وعلى ذلك بنيا حكميهما، والتبيين في الآيات السابقة ظاهر لا مراء فيه ـ وقد أشار إليه العلماء ـ ويتوقف الأمر على التسمية، ويبقى الأمر معلقًا بما وضعه بعض النحويين من فروق

(١) البحر المحيط ٨/ ٣٩٧ .

(٢) غافر: ٤٠/ ٤١، ٤٢ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢١٩، وانظر: الفتوحات الإلهية: ٤/ ١٦ .

(٤) التحريم: ٦٦/ ١١ .

(٥) الفتوحات الإلهية: ٤/ ٣٦٥ .

(٦) الطلاق: ٦٥/ ٦.

(٧) الكشاف: ٤/ ١٢١ .

(٨) البحر المحيط ٨/ ٢٨١ .

(٩) البرهان: ٢/ ٤٦٤ .

ترددت في كتب النحو.

ولنا أن نتساءل: ما المانع في هذه الأمثلة التي لوحظ فيها التبيين من أن تكون من عطف البيان؟ فالبيان والتوضيح ظاهر فيها، ويصح التوضيح بالجملة كما يصح بالمفرد، ولم لا يجوز عطف البيان فيها قياساً على جواز عطف النسق في الجمل؟

كما أن عطف البيان وبدل الكل هما من باب واحد، الثاني فيهما عين الأول، والقصد منهما التبيين والتوضيح، إلا أن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول.

وقد رد الصبان على من قال بالفرقين المذكورين ـ وهما ان عطف البيان لا يكون جملة، ولا تابعاً لجملة ـ بقوله: "يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من ان جملة ﴿قَالَ يَا آدَمُ﴾(١) عطف بيان على ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾(٢)، وكما يشكل على هذا يشكل على قوله لا يكون تابعاً لجملة"(٣).

فالأرجح الجواز وعدم المنع؛ لثبوت التبيين والتوضيح في جمل كثيرة، وقياساً على عطف النسق والبدل والنعت، ولما ذكره البيانيون وأهل المعاني في بعض الآيات الكريمة.

أما وقوع عطف البيان مصدراً مؤولاً ففي نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى﴾(٤)، قال الزمخشري: "المصدر المؤول (أن تقوموا) عطف بيان لـ(واحدة)"(٥)، قال أبو حيان: "وهذا لا يجوز، لأن (بواحدة) نكرة، و(أن تقوموا) معرفة؛ لتقديره: قيامكم لله"(٦). وقد سبق ذكر جواز تخالف

(١) طه: ٢٠/ ١٢٠.

(٢) طه: ٢٠/ ١٢٠.

(٣) حاشية الصبان ٣ / ٨٩.

(٤) سبأ: ٣٤/٤٦.

(٥) الكشاف ٣/٢٩٤.

(٦) البحر المحيط: ٧/٢٧٦.

عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير بما يغني عن الإعادة .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلا الْحَقَّ ﴾(١)، المصدر (أن لا يقولوا) بدل من (ميثاق الكتاب)(٢)، وقال الزمخشري : عطف بيان(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ ﴾(٤)، (أنا دمرناهم) ذكرها ابن هشام مع ما يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾(٦) اجاز الزمخشري أن يكون المصدر المؤول (أن اعبدوا الله) عطف بيان على الهاء في (به)، وقد سبق الكلام على هذه الآية .

وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾(٧) قال ابو حيان : "أن عبدت في محل عطف بيان لتلك "(٨) .

وتلخيصاً لما سبق، فإن وقوع عطف البيان جملة أو تابعاً لجملة لم يصرح به أحد من النحويين مع أنه ملحوظ في بعض الآيات الكريمة . أما وقوعه شبه جملة فقد جاء في بعض الآيات القليلة . وأما وقوعه مصدراً مؤولاً فقد أثبته الزمخشري وأبو حيان وابن هشام .

أما البدل فأكثر النحويين يجيزون وقوعه جملة تابعًا لجملة ـ إذا كانت الثانية

(١) الأعراف : ٧ / ١٦٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط : ٤ / ٤١٥ .

(٣) انظر الكشاف ٢ / ١٢٨ .

(٤) النمل : ٢٧ / ٥١ .

(٥) انظر المغني ٢ / ٦٢٨ .

(٦) المائدة : ٥ / ١١٧ .

(٧) الشعراء : ٢٦ / ٢٢ .

(٨) البحر المحيط ٧ / ١٢، وانظر : الدر المصون ٥ / ٢٧١ .

أوفى من الأولى بتأدية المراد[1]. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ، اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[3].

ولا خلاف بين النحويين في جواز وقوع البدل شبه جملة ومصدراً مؤولاً، فمن أمثلة وقوعه شبه جملة قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾[4]، (من فرعون) بدل من (من العذاب)[5]، فأبدل الجار والمجرور من مثلهما.

ومنه: ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ، يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا ﴾[6]، فـ (يوم لا يغني) بدل من (يوم الفصل).

ومنه: ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ، يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾[7]، فـ (يوم يفر) بدل من (إذا)[8]، ومثله كثير.

ومن أمثلة وقوعه مصدراً مؤولاً قوله تعالى: ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلا نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ ﴾[9]، فالمصدر المؤول (ألا نعبد إلا الله) بدل مطابق من (كلمة)، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف[10].

(١) انظر حاشية الصبان ٣/١٣١.

(٢) يس: ٣٦/ ٢٠، ٢١.

(٣) الشعراء: ٢٦/ ١٣٢، ١٣٣.

(٤) الدخان: ٤٤/ ٣٠.

(٥) البحر المحيط: ٨/ ٣٨.

(٦) الدخان: ٤٤/ ٤٠، ٤١.

(٧) عبس: ٨٠/ ٣٣-٣٤.

(٨) البحر المحيط ٨/ ٤٢١.

(٩) آل عمران: ٣/ ٦٤.

(١٠) البحر المحيط: ٢/ ٥٠٧.

وقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾(١)، المصدر المؤول (أنّ) وما دخلت عليه بدل من (الأمر)(٢).

والحق أن إبدال الجملة من الجملة بدلاً مطابقًا قليل، وأغلب الأمثلة التي مثل بها النحويون لإبدال الجملة من الجملة هي من بدل البعض والاشتمال، ولا تكون من بدل الكل إلا على سبيل المجاز، لذا فقد اضطربت أقوال النحويين فيه، فقول الفرزدق:

إلى اللهِ أشكُو بالمدينةِ حاجةً ... وبالشامِ أخرى كيفَ يلتقيانِ(٣)

جعل الأزهري جملة (كيف يلتقيان) بدلاً من (حاجة وأخرى) أبدل الجملة من المفرد بدل كل(٤)، وجعلها الصبان من بدل الاشتمال(٥).

وقول الشاعر:

أقولُ له ارحلْ لا تُقيمنّ عندنا ... وإلاّ فكن في السرِّ والجهرِ مُسْلِما(٦)

فـ (لا تقيمنّ) بدل من (ارحل) بدل كل عند الصبان(٧)، وبدل اشتمال عند ابن هشام(٨)، والأزهري(٩).

وكما أنكروا وقوع عطف البيان جملة تابعًا لجملة، أنكروا وقوع البدل جملة

(١) الحجر: ١٥/ ٦٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٠.

(٣) نسب للفرزدق، وهو في المحتسب ٢/ ١٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٧، ٢/ ٤٧٥، والهمع ٥/ ٢٢١، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٢، والتصريح ٣/ ٦٥٥.

(٤) انظر التصريح ٣/ ٦٥٥.

(٥) انظر حاشية الصبان ٣/ ١٣٢.

(٦) لا يعرف قائله، وهو في مغني اللبيب ٢/ ٤٧٦، ٥٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٢.

(٧) انظر حاشية الصبان ٣/ ١٣٢.

(٨) انظر المغني ١/ ٢٢٧.

(٩) انظر التصريح ٣/ ٦٥٤.

تابعاً لجملة، قال أبو حيان: " وأيضاً: فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم"(١)، وقال: " وما استدلوا به لا تقوم به حجة "(٢)، وذكر الأزهري عن التفتازاني أن الجملة تبدل من الجملة بدل بعض واشتمال وغلط، ولا تبدل بدل كل،" ونحو: قعدت جلست في دار زيد؛ فإنه لا يعتد به؛ لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين، وكون المقصود هو الثاني، وهو لا يتحقق في الجمل، لا سيما التي لا محل لها من الإعراب"(٣) وأثبته كثير من النحويين.

ومن هنا نلحظ الاضطراب الحاصل، في وقوع البدل المطابق جملة تابعاً لجملة، كما هو حاصل في عطف البيان، فهما يستويان في اختلاف أقوال النحويين، ولا يصلح أن يكون فرقاً بينهما.

ومن الموازنة السابقة بين عطف البيان والبدل ـ من حيث تعريفهما وفائدتهما والغرض منهما، وأحكامهما ـ نلمس التشابه الكبير بينهما، فكلاهما تابع؛ الغرض منه الإيضاح والتبيين، وإزالة الغموض ورفع اللبس، وكلاهما يسمّى ـ عند الكوفيين ـ ترجمة وتبييناً، وكلاهما يجوز أن يكون فائقاً ومفوقاً ومساوياً لمتبوعه في الشهرة والاختصاص، وكلاهما يجب أن يكون جامداً أو ما هو بمنزلته، وكلاهما يجوز أن يكون تابعاً لضمير الغائب ـ قياساً على مذهب الكسائي في نعت الضمير ـ ولا يجوز أن يكون مضمراً تابعاً لمضمر، أو مضمراً تابعاً لظاهر ـ على المشهور.

كما ظهر من تتبع آراء النحويين في قضايا عطف البيان والبدل = أن الفروق التي ذكرها بعض النحويين مختلف عليها، وليست بالفروق الواضحة الفاصلة بينهما، ولا تصلح للاستدلال بها على أحدهما، ولا تنهض لكي تكون أدلة قاطعة

(١) البحر المحيط ٧/ ٣٠٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٢.

(٣) التصريح ٣/ ٦٥٤.

تميّز عطف البيان من البدل؛ إذ يشوبها اعتراضات جديرة بالعناية، ويعوزها الحجة القاطعة بصحتها.

فالفرق الأول: ـ وهو قولهم بأن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، بخلاف البدل ـ منقوض بالسماع والقياس؛ فقد أجازه الزمخشري ـ كما رأينا سابقًا ـ في بعض الآيات الكريمة، وانتصر له الدماميني، وهو المفهوم من ظاهر كلام الصبان. وقاس ابن مالك وابن هشام جوازه على مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير.

والفرق الثاني: ـ وهو منعهم من أن يخالف عطف البيان متبوعه في التعريف والتنكير، وجوازه في البدل ـ منقوض أيضاً بالسماع والقياس؛ فقد أثبته الزمخشري والزركشي في بعض الآيات الكريمة، إذ التوضيح والتبيين فيها ظاهر، وقطع بجوازه الرضي. كما أجازه بعض النحويين قياساً على البدل؛ إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل.

أما الفرق الثالث والرابع: ـ وهو قولهم بأن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة، بخلاف البدل ـ فقد أشرنا فيما سبق إلى الآيات القرآنية التي ذكر المفسرون أن فيها جملاً مبينة لجمل قبلها، فالتبيين والتوضيح لما قبلها ظاهر لا مراء فيه.

وقد ذكرنا سابقاً أن أبا حيان والأزهري ينكران وقوع البدل جملة تابعاً لجملة.

فكما أنكره بعض النحويين في عطف البيان، أنكره آخرون في البدل، وكما أثبته بعض النحويين في البدل، أثبته آخرون في عطف البيان، فهما يتساويان في الإنكار والإثبات، فلا يمكن الاعتداد بهذا الفرق، ولا ينهض لكي يكون دليلاً على أحدهما.

أما الفرق الخامس: ـ وهو أن عطف البيان لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل ـ فلم نتعرض له؛ لأن الفعل لا يتصور بدون فاعل، فهو من قبيل الجمل، وقد ذكرناه مع الجمل.

أما الفرق السادس: ـ وهو منعهم أن يكون عطف البيان بلفظ المتبوع، بخلاف البدل ـ فهو أولى الفروق بالنقض وعدم القبول، ذلك أن أكثر النحويين على جوازه ـ حتى وإن لم يتصل به ما يضيف معنى زائداً على الأول ـ منهم: سيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام، بل إن ابن يعيش جعل من أوجه التشابه بين عطف البيان والبدل ان يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد، كما كان في البدل كذلك.

أما الفرق السابع والثامن: فهما الجديران بالعناية، وهما أن عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، وأنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل. وبعبارة أصح قالوا: " إن قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له بحيث لا يستغني عن الأول؛ فهو عطف بيان، وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة؛ فهو البدل"(١)، وليس معنى ذلك أن الثاني في البدل هو فقط المقصود بالحكم، إذ الأول منسوب إليه في الظاهر، ولابد لذكره من فائدة لم تحصل لو لم يذكر(٢)، وهي أن الحكم يستفيد به فضل تقوية وتقرير ؛ لأنه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين(٣).

وهذا القصد هو الفارق الوحيد الذي يمكن الاعتداد به، ولتوضيحه لا بد ـ أولاً ـ من توضيح قولهم: إن البدل على نية إحلاله محل الأول، وأنه في التقدير من جملة أخرى؛ لأن هذا القول مترتب على مفهوم بعض النحويين للعامل في البدل؛ لذا فالكلام عليه يستلزم الكلام على العامل في البدل، كما يترتب عليه أيضاً تحديدهم للمواضع التي عينوا فيها عطف البيان ومنعوا البدل.

فالعامل في البدل انقسمت مذاهب النحويين فيه ثلاثة مذاهب:

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٤، وانظر المقاصد الشافية ٥/ ٤٠.

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨٠.

(٣) انظر شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٩٤.

أولها: مذهب الأخفش، والفارسي، والرماني، وأكثر المتأخرين[١]، وهو أن العامل في البدل مقدّر من لفظ عامل المبدل منه.

الثاني: مذهب المبرد، والسيرافي، والزمخشريّ، والرضي - كما هو ظاهر كلامه - ونسب إلى سيبويه[٢]، وهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

الثالث: وهو أن العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثاني المحذوف[٣].

والذي يعنينا من هذه المذاهب المذهب الأول والثاني، ذلك لأنهم لما رأوا في هذا التركيب أن التابع يصح أن يحل محل المتبوع ويبدل منه دون أن يتغير المعنى، أسموه بدلاً، ثم تعدى الأمر من المعنى إلى اللفظ، فجعلوا صلاحية الحلول حلولاً حقيقياً، وتوهموا أنه مباشر للعامل حقيقة، وقالوا بأن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، ثم تعدى الأمر إلى طرح الأول، وقالوا بأن البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله، مع أن العرب لو أرادوا ذلك لما أعياهم التلفظ بالثاني مباشرة دون ذكر الأول، ولا سيما أنهم يميلون إلى الإيجاز والاختصار، ولكنهم قصدوا التعبير عن معان بلاغية لا تتحقق إلا بهذا التركيب، دون حذف أو إحلال، ولم يدر بخلدهم شيء من هذه الأمور الصناعية.

ثم إن من النحويين من قدر عاملاً للثاني من جنس عامل الأول، كأنما رأى أن الطرح والإحلال فيه تعطيل للتبعية، فآثر إبقاء كل منهما في مكانه، مما دعا بعضهم إلى القول بأن البدل على نية تكرار العامل، ثم توهموا أن هذا التكرار حقيقي.

فتوهمهم بأن الطرح والإحلال حقيقي، وأن تكرار العامل حقيقي أيضاً جعلهم يوجبون في البدل صلاحيته لمباشرة العامل لفظاً، فإن لم يكن كذلك فلا يكون بدلاً وإنما يكون عطف بيان، وبنوا على هذا الوهم الخاطئ تحديدهم للمواضع التي

(١) انظر شرح المفصل ٣/ ٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٢٧٩.

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٣/ ٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٢٧٩.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦١.

يتعين فيها عطف البيان ويمتنع البدل.

وللوقوف على حقيقة هذا الوهم نبين هذه المواضع، واعتراض العلماء لها؛ وهي اثنا عشر موضعاً(١):

الموضع الأول: أن يكون التابع علماً مفرداً معرفة معرباً، والمتبوع منادى، نحو: (يا أخانا زيداً) و(يا غلامُ زيدٌ أو زيداً)، فـ(زيداً) عطف بيان، ولا يجوز أن يجعل بدلاً - عندهم - لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، فيلزم أن يكون (زيد)، مبنياً على الضم، كما لو كان مباشراً لأداة النداء، لأنه علم مفرد.

وقد اعترض الرضي هذا الموضع، وأجاز البدل في جميع المثل المذكورة فيه، وقال: "لما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كالوصف، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التوكيد؛ جاز اعتباره مستقلاً لفظاً، أي صالحاً لأن يقوم مقام المتبوع. ولما كان إعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل أخرى، فالأول نحو: يا زيدُ أخُ، ويا أخانا زيدُ - مبنيين - والثاني نحو: يا غلامُ بشرٌ، وبشراً - معرباً بالوجهين - ويا أخانا زيداً - بالنصب(٢)"، وقال في موضع آخر: "والذي أرى أن عطف البيان هو البدل - كما يجيء في التوابع - فيطرد فيه حكم البدل، نحو: يا عالمُ زيدُ، ويا ذا المال بكرُ - بالضم فيهما - ويجوز في البدل ألا يجعل كالمستقل، فيقال: يا عالمُ زيدٌ، بالرفع كما يجيء في التوابع"(٣)، ونقل عن الأخفش أنه يجيز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب، نحو: يا أخانا زيدُ؛

(١) انظر هذه المواضع في التبيان في تعيين عطف البيان ٧٨ وما بعدها، وعدها في ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٤ وما بعدها أحد عشر موضعاً، ولم يعد الأخير، وعدها في التصريح ٣/٥٤٢ وما بعدها ثمانية مواضع، فلم يعد الأول، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر.

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨٢.

(٣) شرح الكافية ١/٣٦١.

لأنه موضع اطرد فيه المرفوع، قال: "وهو غريب، لم يذكره غيره، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل، فيلزم إذن ضمه إذا كان مفردًا، تبع المعرب أو المبني"(١)، ونقل - أيضًا - عن الأخفش في مسائله الكبير: "إن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: يا زيدُ الطويلُ، ويا عالمُ زيدُ = إنهما مبنيان على الضم كما في البدل، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل"(٢).

الموضع الثاني: أن يكون التابع فيه (أل)، والمتبوع منادى؛ نحو: (يا أخانا الحارثَ)، و(يا رجلُ الحارثَ)، فيتعين كون (الحارث) عطف بيان، ولا يجوز فيه البدل - عندهم - لأن البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، فيكون التقدير: يا الحارث، ولا يمكن ذلك، حتى لا يباشر ما فيه (أل) أداة النداء، فجعلوا التقدير كالحقيقة.

الموضع الثالث: أن يكون التابع خاليًا من (أل)، والمتبوع مقترنًا بها مجرورًا بإضافة صفة مقترنة بها، كقول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا(٣)

فـ(بِشْرٍ) عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز جعله بدلاً عندهم؛ لأن البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، فلا يجوز (أنا ابنُ التاركِ بشرٍ)؛ لأن الصفة المقترنة بـ(أل) لا يجوز أن تضاف إلى الخالي منها، على مذهب البصريين(٤)، فإن صحت الإضافة، جاز البدل، نحو: (أنا الضاربُ الرجلِ

(١) شرح الكافية ١/٣٦٢.

(٢) السابق ١/٣٦٥.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي، وهو في الكتاب ١/١٨٢، وشرح المفصل ٣/٧٢، وشرح الكافية ٢/٣٨٢، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٤، والتبيان في تعيين عطف البيان ٧٩، والمقاصد الشافية ٥/٥٢، والتصريح ٣/٥٤٤.

(٤) انظر المقاصد الشافية ٥/٥٢.

غلامِ القومِ) .

ويجوز البدل فيه عند الفراء(1)؛ لأنه يجيز إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى المعارف كلها، حتى وإن كانت مجردة منها، وذلك نحو : مررت بالضاربِ زيدٍ، فإجازته لنحو : مررت بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ـ على البدل ـ أولى؛ لأنه أبعد عن المضاف .

كما تجوز البدلية في(بشرٍ) عند الأعلم، وابن خروف، على وجه غير الذي أجازه عليه الفراء، فهما لا يجيزان إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى الخالي منها، إلا أن حجتهما أن التابع قد يحل حيث لا يحل المتبوع(2) .

ونسب الأعلم في (تحصيل عين الذهب) إلى سيبويه جواز البدلية فيه(3)، ومنعها في (النكت)(4)، كما نسب البغدادي إلى سيبويه جوازه(5) .

والحق أن سيبويه المح إلى التبعية دون أن يشير إلى نوع التابع(6)، والمبرد لا يجيز إلا نصب (بشرٍ)، ورُدّ عليه ذلك؛ لأن الرواية المشهورة بالجر(7) .

الموضع الرابع : أن يكون التابع مشتملاً على ضمير يربط جملة المبتدأ بالخبر، أو جملة الصلة بالموصول، أو جملة النعت بالمنعوت، وذلك نحو :هندٌ ضربتُ الرجلَ أخاها، وأجاد الذي تكلّم عليٌّ خالُه، وأجاد رجلٌ تكلّم عليٌّ خالُه، فلا يمكن ـ عندهم ـ جعل الثاني في هذه الجمل بدلاً؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عن الثاني لئلا

(1) المقاصد الشافية 5 / 52 .

(2) انظر تحصيل عين الذهب 1 /93، وشرح الجمل لابن خروف 1 / 300 (مطبوع)، والمقاصد الشافية 5 / 59 .

(3) انظر 1 /93 .

(4) انظر 1 /292 .

(5) انظر خزانة الأدب 4 / 284 .

(6) انظر الكتاب 1 /182 .

(7) انظر رأى المبرد في الأصول 1 / 135 ، ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 292، والخزانة 4 / 284 .

تعرو الجملة الأولى من رابط، فلا يصح: هند ضربْتُ الرجلَ، ولا أجاد الذي تكلَم عليٌّ، ولا أجاد رجل تكلم عليٌّ، وهذا مبني على أن البدل - عندهم - من جملة أخرى؛ لأنه في تقدير تكرار العامل. وهذا الذي منعوه أجازه أكثر النحويين:

أولاً: لأن البدل مع المبدل منه كغيره من التوابع، وعود الضمير مع المعطوف جائز، فعوده من البدل أجوز، لأنه بيان.

ثانياً: لأن تقدير تكرار العامل في البدل ليس كاللفظ به، وإنما هو تقدير معنوي، ويستوي معه في ذلك العطف، ولو كان تكراراً حقيقياً لما كان من بدل المفرد، بل من بدل الجملة، وذلك باطل بالاتفاق(١).

الموضع الخامس: أن يكون التابع تفصيلاً لمجرور اسم التفضيل، نحو: (زيد أفضلُ الناسِ: الرجالِ والنساءِ)، فالرجال والنساء عطف بيان على (الناس)، ولا يجوز - عندهم - أن يكون بدلاً؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عن الأول وإحلال الثاني محله، لعدم صحة (زيد أفضل الرجال والنساء)، ومن ثمَّ خُطِّئ من قال: (أنا أشعر الجن والإنس)(٢).

الموضع السادس: أن يكون التابع تفصيلاً لمجرور (أي)، نحو: (أيُّ الرجلين: زيدٍ وعمرٍو أفضلُ)، فهو عطف بيان، ولا يجوز البدل - عندهم - لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، ولا يصح (أي زيدٍ وعمرٍو أفضل).

الموضع السابع: أن يكون التابع تفصيلاً لمجرور (كلا)؛ نحو: (كلا أخويك: زيدٍ و عمرٍو قال ذلك)، فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل عندهم؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، ولا يصح (كلا زيدٍ وعمرٍو).

(١) انظر المقاصد الشافية ١ / ١٢٠، ٥ / ٥٥، ٥٦، ٢٢٣.

(٢) انظر المساعد ٢ / ٤٢٧، والتبيان ٨١، والتصريح ٣ / ٥٤٥.

الموضع الثامن والتاسع: أن يُتبع موصوف (أي) في النداء بمضاف، أو بمنون، نحو: (يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ)، و(يا أيُّها الرجلُ زيدٌ) فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل عندهم؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول؛ ولا يصح (يا أيُّها غلامُ زيدٍ) و(يا أيُّها زيدٌ)، ولو كان بدلاً لكان غير منون.

الموضع العاشر، والحادي عشر: أن يُتبَع المنادى المضموم أو المضاف، باسم الإشارة؛ نحو: (يا زيدُ هذا) و(يا غلامَ زيدٍ هذا)، فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل عندهم؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، واسم الإشارة لا يجوز حذف حرف النداء معه.

وأجاز الشاطبي البدل في اسم الإشارة في المثالين السابقين؛ لأن العامل في البدل مقدر الوجود لا مقدر الحذف. ولو كان على القول بأن البدل على نية طرح الأول، وإحلال الثاني محله، فهذا أوضح في الجواز؛ لأن حرف النداء ظاهر، فإذا وليه اسم الإشارة جاز، مع ملاحظة أن اسم الإشارة في المثالين السابقين يمكن أن يجري نعتاً على العلم ؛لأنه في تقدير المشتق، فلا يُحتاج إلى تكلف عطف البيان أو البدل(١).

الموضع الثاني عشر: أن يُتبَع وصف اسم الإشارة في النداء بمنون، نحو: (يا هذا الطويلُ زيدٌ) فـ(زيدٌ) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً عندهم؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، ولو فعلنا ذلك لكان حكم (يا زيدُ) البناء على الضم لا التنوين.

وهذه المواضع الاثنا عشر التي عينوا فيها عطف البيان ومنعوا البدل، مبنية على تمسكهم بأن البدل لا بد أن يكون صالحاً لمباشرة العامل لفظاً، كما لو كانت هذه

(١) انظر المقاصد الشافية ٥/٥٦.

المباشرة حقيقية، إما بالحلول محل الأول ـ وهذا على مذهب القائلين بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ـ أو بتقدير العامل قبله ـ وهذا على مذهب القائلين بأن العامل في البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه ـ وهذا هو السبب الأساس الذي منعوا من أجله البدل في المواضع السابقة، رغم أن العلماء قد نبهوا كثيراً على أن " تقدير تكرار العامل في البدل ليس كاللفظ به، وإنما هو تقدير معنوي، ويستوي معه في ذلك العطف، إذ هو أيضاً على تقدير تكرار العامل، ألا ترى أنك تقول: يا عبد الله وزيدُ، كما تقول: يا عبد الله زيدُ، ومع ذلك فلم يمتنع أن تقول: أزيداً رأيت عمراً وأخاه؟ فكذلك لا يمتنع أن تقول: أزيداً رأيت عمراً أخاه؟ وأيضاً فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل باتفاق "(١).

كما نبهوا أيضاً على أن قولهم " بأن البدل في حكم تنحية الأول، ووضع المبدل منه مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه، وإزالة فائدته، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه، وأنه معتمَد الحديث، والدليل على أن المبدل منه ليس بملغي ولا مطرحاً أنك تقول: (زيدٌ رأيت أباه عمراً) فتجعل عمراً بدلاً من أباه، فلو كان المبدل مطرحاً لكان تقدير الكلام: زيدٌ رأيت عمراً، فتبقى الجملة التي هي خبرٌ بلا عائد، وذلك ممتنع.."(٢)، وشبيه به في بدل البعض: ضربت زيداً يده "لو لم يُعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه"(٣)، قال الفخر الرازي بعد أن ذكر بعض المواضع الاثني عشر المستثناة: "وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم المطروح، والبدل هو المعتبر، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدراً بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر، كقولك: زيدٌ رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت

(١) المقاصد الشافية ١ / ١٢٠، ١٢١.

(٢) شرح المفصل ٣ / ٦٦، وانظر التصريح ٣ / ٥٤٦.

(٣) التصريح ٣ / ٦٣١.

تهدر الأول، لم يصح كلامك "(١)، و" لو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح؛ لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر"(٢).

وقال المبرد: "ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين، ولو كان البدل يبطل المبدل منه؛ لم يجز أن تقول: زيدٌ مررت به أبي عبد الله؛ لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت: زيدٌ مررت بأبي عبد الله؛ كان خلفاً؛ لأنك جعلت زيداً ابتداء، ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام"(٣).

فقولهم بأن البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله يريدون في المعنى دون اللفظ(٤).

كما أن العلماء يؤكدون دائماً على أن تقدير الشيء ليس كاللفظ به(٥)، وأنهم "يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الأوائل، ويجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع، فجوزوا في (إنك أنت زيدٌ) كون (أنت) توكيداً، وكونه بدلاً، مع أنه لا يجوز: (إنَّ أنت)، وقال ابو سعد علي بن مسعود في كتاب (المستوفى): "أولى ما يقال في (نعم الرجلُ زيدٌ) أن (زيداً) بدل من (الرجل)، ولا يلزم أن يجوز (نعم زيدٌ)"(٦).

وذكر ابن هشام جملة من ذلك، نحو: (ربَّ رجلٍ وأخيه) و(كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم)، قال: "ولا يجوز: ربَّ أخيه، ولا كلُّ سخلتها"(٧).

وجزم الشنتمري بأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، قال: " ألا ترى

(١) التصريح ٣ / ٥٤٦.

(٢) حاشية الصبان ٣ / ٨٨.

(٣) المقتضب ٤ / ٢٩٩.

(٤) انظر المقرب ١ / ٢٤٢.

(٥) انظر المقاصد الشافية ١ / ١٢٠.

(٦) التصريح٣ / ٥٤٦، وحاشية الصبان ٣ /٨٦.

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٧٧٢.

أنك تقول: يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ، ولو قلت: يا أيُّها ذو الجُمَّةِ؛ لم يجز، وتقول: يا زيدُ والرجلُ، ولو قلت: يا الرجل؛ لم يجز إلا في الشعر"(١).

فهذه الاعتراضات تنقض جميع الفروق السابقة، وتجيز البدل وعطف البيان في جميع المواضع الاثني عشر المذكورة؛ فيجوز عطف البيان والبدل في نحو: (يا أخانا الحارثَ)، و(يا رجلُ الحارثُ)، و(أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ)، و(هندٌ ضربْتُ الرجُلَ أخاها)، و(زيدٌ أفضلُ الناسِ: الرجالِ والنساءِ)، و(أيُّ الرجلين: زيدٍ وعمروٍ أفضلُ)، و(كلا أخويك زيدٍ وعمروٍ قال ذلك)، و(يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ)، و(يا أيُّها الرجلُ زيد)، و(يا زيدُ هذا)، و(يا غلامَ زيدٍ هذا)، و(يا هذا الطويلُ زيد)، وهو ما أجازه الرضي عن نباهة وبعد نظر.

يتضح مما سبق أن المشكلة نشأت من وهم بعض النحويين وفهمهم للعامل في البدل، واعتقادهم أن نية تكرار العامل، أو نية إحلال الثاني محل الأول في البدل تكرار وحلول حقيقي، يترتب عليه صلاحيته لمباشرة العامل، كما لو كان متلفظاً به، مع أن البدل صالح لأن يحل محل الأول في المعنى دون اللفظ، وفي التقدير والنية، لا في الحقيقة، وإلا لما جازت البدلية في نحو: أكلت الرغيف ثلثه؛ لأنه بحلول الثاني محل الأول لا يكون للضمير ما يعود عليه ـ ولا خلاف بين النحويين على أنه بدل ـ ولاختلت تراكيب كثيرة.

فأثبت العلماء بالأدلة القاطعة، والحجج المقبولة خطأ ذلك الاعتقاد، وتأكد لدينا أن لا فرق بين عطف البيان والبدل إلا في توجه القصد والنية، وأصل الكلام معانٍ تدور في نفس المتكلم، فيترجمها ويعبر عنها بالكلام المُبْلِغ عن هذه المعاني، وبالتراكيب المناسبة لها، فلما اتفق التركيب في معنيين مختلفين، وقع اللبس في الظاهر، ولكن بقي القصد مختلفاً؛ ففي البدل يكون المتكلم أراد ذكر الثاني،

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٢٩١.

وأراد أن يخصه بالحكم، ولكنه رأى أن يوطِّئ له أولاً، لمعان بلاغية في نفسه، فرأى أن يبهم أولاً على المخاطب، ثم يبين له بعد ذلك بذكر المقصود بالحكم؛ ليكون أوقع في النفس، وأكثر جذباً للعناية، أو أنه رأى أن الإسهاب أبلغ للمعاني المقصودة، فتدرج من العام إلى الخاص، فيستفيد الحكم من هذه التوطئة تقوية وتقريراً، لأنه كما لو أسند إلى المحكوم عليه مرتين.

أما في عطف البيان فيكون المتكلم أراد ذكر الأول، وخصه بالحكم، ولكنه أتى بالثاني ليوضح الأول، ويزيل الغموض عنه، ويبينه فيكون المقصود بالحكم هو الأول، والثاني بيان له.

فقصد المتكلم هو الفارق الوحيد بين عطف البيان والبدل، وهو فارق معنوي غير منظور، ويمكننا القول بأن عطف البيان هو معنى من المعاني التي يدل عليها البدل، أما من حيث التركيب النحوي فعطف البيان هو البدل، فيكون في بعض المواضع قد قصد بالحكم الأول وأتي بالثاني توضيحاً وتبييناً له، وفي بعض المواضع قد قصد بالحكم الثاني وأتي بالأول توطئة وتمهيداً له، إلى غير ذلك من المعاني المختلفة التي تعتور التركيب النحوي الواحد، وليس لها دليل من اللفظ، كما في النعت، نحو: جاء زيد الطويل، فليس في اللفظ دلالة على مدح أو ذم أو غير ذلك من المعاني الأخرى التي يأتي لها النعت، وكما في عطف النسق نحو قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾(١)، فليس في اللفظ دلالة على معنى (أو) بالتحديد، هل هي بمعنى (بل) كما قال الفراء، أو بمعنى الواو كما قال بعض الكوفيين، أو للإبهام أو للتخيير أو للشك كما قال البصريون(٢)، فالتركيب واحد، ولكنه محتمل لمعان عدة، فكذلك هنا التركيب واحد مع احتمال دلالات

(١) الصافات: ٣٧ /١٤٧.

(٢) انظر مغني اللبيب ١/ ٦٧.

معنوية مختلفة، قد يدل عليها السياق في بعض الأحيان، ولكن لا دلالة عليها من اللفظ.

ويقوي الرأي القائل بأن عطف البيان والبدل شيء واحد، أن سيبويه لم يخصه بباب مستقل كما فعل في البدل وغيره من التوابع، بل لم يتعد ذكره الخمسة المواضع(١)، ولم يعده الزجاجي ضمن التوابع(٢)، وذكره عرضًا في باب من أبواب النداء(٣)، وقال ابن خروف: "لولا باب النداء لم يوجد عطف البيان، ولكان بدلاً"(٤)، وقال ابن أبي الربيع: "على أن باب النداء يحتمل أن يقال فيه: منصوب بإضمار فعل"(٥).

وفي عدم ترجمة الكوفيين له دليل على عدم اعتدادهم به، وعدّه هو وعدّ البدل شيئاً واحداً.

وأخيراً نجد عَلَماً من أعلام النحو، محققًا، مدققًا، ثقة ـ وهو الرضي ـ يقول: "أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل"(٦).

وبتتبع وجهات النظر الحديثة، نجد بعض الأفاضل يقول: "الأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق لا غالبة، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما"، "أما الأمر الذي يفرق بينهما في بعض الحالات، فرأي قام على التخيل والحذف والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة تُرجى، ومن

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣.

(٢) انظر الجمل ١٣.

(٣) السابق ١٥٧.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٠٠ (مطبوع).

(٥) البسيط ١/ ٢٩٦.

(٦) شرح الكافية ٢/ ٣٧٩.

السداد إهماله وإغفاله"(١).

وهذا الرأي مشابه لما قاله الرضي، وفيه تيسير على الناشئة، إلا أن فيه تجاهلاً للفرق بين المعاني المختلفة، وفيه تعطيل وتضييق للمقاصد البلاغية التي يريدها المتكلم.

ومن هنا نجد أن من العلماء من فرض قيوداً، وأوجد فروقاً كثيرة بين عطف البيان والبدل، تقوم على جعل التقدير حقيقة، ومن العلماء من لا يجد فرقاً بينهما، ويدعو إلى إدراجهما تحت باب واحد.

ومنعاً لتعطيل المعاني، وتضييق دلالات التراكيب نرتضي الرأي الوسط، وهو قولهم: "إن قصدت بالحكم الأول، وجعلت الثاني بياناً له بحيث لا يستغني عن الأول؛ فهو عطف البيان، وإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة؛ فهو البدل"(٢).

وعلى ذلك فكل النصوص المشتبه فيها بين عطف البيان والبدل يجوز أن توجه التوجيهين، على قصدين مختلفين ما لم يحدد السياق أحدهما.

وقد جعل ابن مالك بينهما تفاضلا، "فكل ما صلح للعطفية والبدلية، وكان فيه زيادة بيان، فجعله عطفًا أولى من جعله بدلا"(٣).

مع التأكيد على أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.

هذا والله أعلم .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) النحو الوافي ٣/٤٥٦.

(٢) شرح المفصل ٣/٧٤، وانظر المقاصد الشافية ٥/٤٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢٧.